



تقرير حقوق الإنسان

الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2005

موجز

لا تزال الصراعات المستمرة تؤثر على أحوال البلاد، ولا تزال مواطن الضعف في تنفيذ القانون تُلحق أضراراً بالغة الأثر على أوضاع حقوق الإنسان. وتُظهر الهجمات المستمرة التي تشنها المجموعات المسلحة و أعمال العنف والجرائم والاعتقالات التعسفية التي جرت على نطاق واسع، وكذلك الأدلة على سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز، نموذجاً لانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. وقد أكدت عمليات التفتيش التي تمت في أماكن الاحتجاز التي تديرها وزارة الداخلية في ظل غياب القانون وجود عيوب خطيرة في عمل الوكالات المختصة بتنفيذ القانون والمجموعات الأخرى التابعة لها.

ولا يزال وجود الميليشيات والمجموعات الأخرى التي تستمر في مواصلة عملياتها دون عقاب، يُشكل تحدياً لسيادة القانون مما يؤكد الحاجة الماسة للدولة لفرض سيطرتها على قوات الأمن وجميع المجموعات المسلحة الموجودة في البلاد.

وقد أدى استمرار عمليات عسكرية كبيرة قبيل إنتخابات كانون الأول/ديسمبر إلى زيادة عدد المحتجزين الذين لا يستطيعون مراجعة القضاء. بالإضافة إلى ورود تقارير مستمرة عن نزوح المواطنين في مناطق الصراع.

الوضع العام لحقوق الإنسان

1- لا يزال التمرد والإرهاب الذي يقع بشكل يومي يضعف من قدرة الحكومة العراقية في القيام بواجبها في حماية المواطنين. وتؤكد الأعداد الكبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين، والناجمة عن عمليات القتل المستهدفة أو العشوائية، استمرار التحديات الصعبة لحق المواطنين في الحياة. وكان من بين المستهدفين في تلك العمليات سياسيون وأعضاء ناشطون في المجتمع المدني العراقي، وموظفو دولة بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون مع القوة المتعددة الجنسيات أو لديهم ارتباطات معها.

علاوة على ذلك تعرضت أعداد كبيرة من قوات الأمن العراقية والمتطوعين للقتل أو الإصابة بسبب الصراع الدائر.¹

2- وردت تقارير عن ازدياد عدد الأشخاص المختطفين في البصرة وبغداد والموصل وأجزاء أخرى من العراق. وغالباً ما يكون مرتكبو هذه الأعمال أفراداً في مليشيات مسلحة، مرتبطون بفصائل سياسية أو عصابات إجرامية، أو مجرمون يرتدون أزياء رسمية ويتظاهرون بأنهم من قوات الأمن. وفي بعض الأحيان يصعب التفريق بين الفئات التي ترتكب مثل هذه الأعمال. ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عن عدد عمليات الخطف التي تجري في العراق. وبينما يتم تسليط الأضواء على الأخبار المتعلقة باختطاف رعايا الدول الأجنبية، فإن محنة الضحايا العراقيين تستقطب اهتماماً أقل علي الرغم من أنها تتضمن أعداداً كبيرة من الضحايا، وعلى وجه التحديد عمليات الاختطاف والقتل البغيضة التي يذهب ضحيتها الحجاج الشيعة أثناء رحلتهم إلى العتبات الشيعية المقدسة أو رجال الدين السنة الذين تحمل جثثهم عادةً علامات التعذيب.

3- ولا تزال التقارير بخصوص حملات التفجير والقتل المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة والتي تستهدف المدنيين ورجال الدين والمساجد بغرض إضعاف الروابط المجتمعية ترد بشكل مستمر. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في مثل هذه الهجمات خلال الشهور القليلة الماضية، إلا أنها تبدو محصورة في مناطق محددة. ويتوجب على جميع الزعماء السياسيين ووجهاء المجتمع العمل معاً لمواجهة مثل هذه الممارسات والسعي لتقوية أواصر المجتمع. وعلى سبيل المثال في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، قُتل رئيس عشيرة البطة السنوية الشيخ كاظم سرهيد الهميم في بغداد مع ثلاثة من أولاده وصهره. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، قام مسلحون مجهولون باغتيال الشيخ إبراهيم الخضري، إمام جامع الخضري. وفي اليوم التالي، اعتُقل الشيخ نادر سلمان، إمام جامع العشرة المبشرة السني على يد أشخاص يرتدون زي الشرطة وعُثر على جثته بعد ساعات قليلة بالقرب من مسجده. وأوضحت تقارير أخرى أن هناك عمليات تهديد منظمة ضد المواطنين السنة في أبو الخصيب والزبير الواقعتين في جنوب شرقي البصرة. وفي مناطق أبو غريب والدورة وحي الجامعة والبياع الواقعة في بغداد، ذكرت تقارير أن ما لا يقل عن 22 شيعياً قتلوا في شهر كانون الأول/ديسمبر على يد مسلحين مجهولين وسط ادعاءات بأن هذه العملية تهدف إلى إثارة فتنة اجتماعية. وفي 30/كانون الأول /ديسمبر قتل 14 شخصاً من عائلة شيعية واحدة في منطقة المحمودية عندما كانوا يستقلون سيارة نقل صغيرة بالقرب من منطقة اللطيفية. هذه الأعمال أجبرت العديد من السكان على تغيير مناطق سكنهم. ولا تزال العلاقات الاجتماعية متوترة في كركوك أيضاً بين الأكراد والتركمان حسبما أوردت تقارير من هناك. فقد هاجم مسلحون مجهولون في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 مكاتب الجبهة التركمانية في الموصل، الأمر الذي أسفر عن مصرع اثنين من المارة من بينهم طفلة. أيضاً تعرضت تلك المكاتب للهجوم في كركوك يوم 19 كانون الأول/ديسمبر، كما اضطر مسيحيو العراق إلى إلغاء الكثير من احتفالاتهم بمناسبة أعياد الميلاد بسبب الخوف من الوقوع ضحية للتعصب الديني.

¹ ذكر معهد الطب العدلي في بغداد أن 886 جثة تم تسليمها للمعهد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (تبين أن 555 جثة منها تحمل آثار طلقات نارية). كما سلمت إلى المعهد في كانون الأول/ديسمبر 787 جثة (479 منها تعرضت لطلقات نارية). وتتطابق هذه الأرقام مع الأرقام التي أعلنتها محافظة بغداد. ومن المعتقد أن هذه الأرقام تقل عن العدد الفعلي للإصابات. ولا تشمل الإصابات التي حدثت في المحافظات الأخرى. ووفقاً لأخر التقديرات المبنية على مصادر عامة، بلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في العراق منذ بداية الحرب في إبريل/نيسان 2003 حوالي 30000 شخص.

4- طلب مكتب حقوق الإنسان من حكومة إقليم كردستان توضيحاً بشأن قضية الكاتب الكردي العراقي كمال سيد قادر ، 48 عاماً، الذي يحمل الجنسية النمساوية، والذي أُعتقل في أربيل في تشرين الأول /أكتوبر الماضي وحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاماً بتهمة "تشويه سمعة" قيادة إقليم كردستان.

5- لا يزال الأطفال يشكلون الفئة الأكثر تضرراً من الوضع الحالي في العراق. ووفقاً لبعض المصادر، يُشكل النساء والأطفال نحو 20 بالمائة من القتلى المدنيين. وعلى الرغم من صعوبة تحديد عدد الأطفال الذين قتلوا أو مدى الصدمة التي تعرضوا لها بسبب الصراع الدائر، إلا أن المعاناة التي يتعرض لها الأطفال غير مقبولة على الإطلاق. فعشرات الأطفال لقوا حتفهم بسبب القصف العشوائي أو وقعوا ضحية النيران غير المباشرة. وأشارت بعض الدراسات إلى أن عدداً كبيراً من الأطفال في العراق فقدوا أحد الأبوين أو كليهما أو أفراداً من العائلة بسبب العنف². و من التقارير الباعثة على القلق ما ورد عن مشاركة الأطفال كمقاتلين في بعض الهجمات. ففي الأول من تشرين الثاني /نوفمبر 2005، قام طفل يتراوح عمره ما بين 10 - 13 سنة بتنفيذ عملية انتحارية ضد قائد الشرطة في مدينة كركوك. وفي نفس الشهر، قام ولدان يبلغ عمرهما 12 و13 عاماً، بتنفيذ هجمات ضد القوات المتعددة الجنسيات في مدينتي الفلوجة والحويجة على التوالي.

الانتخابات:

6- أدى التوتر الذي ساد البلاد قبيل الانتخابات إلى وقوع عدد من القتل ونشوب أعمال عنف أخرى. وقام مسلحون مجهولون باغتيال رئيس الحزب التقدمي العراقي الحر مزهر الدليمي في مدينة الرمادي في 13 كانون الأول / ديسمبر 2005. وتلقى مكتب حقوق الإنسان أيضاً تقارير عن حالات اغتيال وتهديد للعاملين في الحملات الانتخابية السياسية في البصرة و بعقوبه والموصل وبعقاد. وأشارت ادعاءات أن أعمال عنف حدثت بدوافع سياسية في مدن دهوك وأربيل والسليمانية في يومي 6-7 كانون الأول /ديسمبر ضد مكاتب الاتحاد الإسلامي الكردستاني. وأشارت هذه الإدعاءات أن مرتكبي هذه الأعمال كانوا يرتدون زي رجال الأمن وينتمون إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولقي ما لا يقل عن أربعة أعضاء من الاتحاد الإسلامي الكردستاني مصرعهم، وأصيب آخرون بجروح من ضمنهم ضباط شرطة. وشكلت حكومة إقليم كردستان لجنة للتحقيق في هذه الإدعاءات. وفي رسالة إلى رئيس حكومة إقليم كردستان السيد مسعود البارزاني في 22 كانون الأول / ديسمبر 2005، رحب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بإجراء مثل هذا التحقيق وطلب أن يبقى على إطلاع بخصوص تطورات التحقيق الجنائي في هذه القضية. وفي كانون الأول /ديسمبر 2005، عُثر على جثة رئيس اتحاد طلبة العراق في جامعة الموصل مكبله بالقيود وقد زرعت بالطلقات النارية. فقد تم اختطاف رئيس الاتحاد السيد قصي صلاح الدين مع زميل له من منزله

² - أظهرت دراسة مسحية عن الأحوال المعيشية في العراق قام بإجرائها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط أن 13 % من العراقيين الذين شملهم المسح والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاماً قد فقدوا آباءهم (في حين تبلغ نسبة الأطفال في نفس العمر الذين فقدوا آباءهم في الأردن حوالي 8 % فقط). راجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - العراق. بلد المنشأ -أكتوبر/ تشرين الأول 2005 - الموقع http://cbbk.org/public/coo_report_iraq_05.pdf

على يد مسلحين مجهولين ووُجد مقتولا بعد بضعة أيام فقط من قيادته لمظاهرة في الموصل ضد نتائج الانتخابات. وقد أيدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية لتوفير ظروف ملائمة تسمح للمحتجزين، من ضمنهم هؤلاء المعتقلين لأسباب أمنية، بممارسة حقوقهم السياسية والتصويت في انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

الاحتجاز :

7- في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، قامت القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية بتفتيش منطقة الجادرية في بغداد وأدى ذلك إلى العثور على نحو 170 محتجزاً في معتقل تُديره وزارة الداخلية. وقد ظهر على الكثيرين من هؤلاء المحتجزين آثار التعذيب. وذكر بأن عدة أشخاص آخرين قد ماتوا بسبب سوء المعاملة. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، أعلنت الحكومة أنها فتحت تحقيقاً في قضية الجادرية، وأن التقرير سيكون جاهزاً في غضون أسبوع. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، سُكلت أيضاً لجنة قضائية للتحقيق في مدى قانونية إجراءات الاحتجاز التي تم إتباعها في قضية الأشخاص الذين وجدوا في مركز الجادرية، والتأكد فيما إذا كان هؤلاء المحتجزون قد تعرضوا لسوء معاملة. وشكلت الحكومة لجنة ثالثة للنظر بشكل عام في مسألة الاحتجاز في البلاد وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة تقريرها مع نهاية العام. وبعد عملية التفتيش التي جرت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، تم تحديد وتفتيش أماكن احتجاز أخرى بواسطة مسؤولين حكوميين تُساندهم القوة المتعددة الجنسيات وعُثر على 625 محتجزاً على الأقل في 8 كانون الأول/ديسمبر 2005 في مركز احتجاز آخر يُديره وزارة الداخلية في بغداد. وزعمت التقارير أن العديد من المعتقلين كانوا في حالة صحية سيئة بسبب سوء المعاملة، وتظهر على كثير من المحتجزين آثار التعذيب.

8- وقد وردت ادعاءات من أجزاء مختلفة من البلاد تفيد بأن هناك أشخاصاً لا يزالون محتجزين خارج دائرة القانون. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 ذكر رئيس المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة علناً أن وجود عنصر دولي في التحقيق سيساعد السلطات العراقية في معالجة المشاكل الموجودة في نظام الاحتجاز غير القانوني بطريقة محايدة. وعبر المفوض السامي عن قلقه بخصوص اعتقال الأفراد لفترة طويلة لأسباب أمنية بدون إشراف قضائي مناسب. وقد عبرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مراراً لأطراف مختلفة ومنها جهات رفيعة المستوى في الحكومة العراقية عن قلقها بخصوص الادعاءات المثيرة للقلق المتعلقة بالتعذيب والانتهاكات الأخرى، والتي تمت في معتقلات تُديرها قوات تابعة إلى وزارة الداخلية أو مرتبطة بها. وقد التقى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مع رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري والرئيس جلال طالباني يومي 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر ليكرر مجدداً قلقه بشأن سوء المعاملة في مراكز الاعتقال، ويؤكد فوائد المشاركة الدولية في التحقيقات المتعلقة بمشكلة الاحتجاز غير القانوني.

9- تم تمديد المواعيد النهائية لنشر نتائج التحقيقات المذكورة أعلاه، وحيث أن هناك رغبة مشتركة في المجتمع الدولي بخصوص ممارسات الاحتجاز في العراق، فسوف تستمر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في متابعة تطورات هذا الموضوع. وعلى الرغم من أن الحكومة قد رفضت الدعوة لإجراء تحقيق دولي، إلا أن بعثة الأمم المتحدة في العراق أبدت حماسها لتعهد الحكومة بالتحرك بشفاافية وتطبيق سيادة لقانون. إن المشاكل المتعلقة بمراكز الاحتجاز غير الرسمية يجب أن تؤدي إلى

معاقبة أولئك الذين ثبت أنهم قد ارتكبوا جرائم في مختلف مستويات القيادة . وسنُظهر هذه الخطوات أن العراق مستعد لسد الثغرة الموجودة في الإفلات من العقوبة والتحول من ثقافة انعدام القانون إلى ثقافة تكفل احترام المؤسسات القانونية وسيادة القانون.

10- استمرت عمليات الاعتقال الجماعية التي قامت بها القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية خاصة قبيل انتخابات 15 كانون الأول /ديسمبر 2005 في ديالى وبغداد والمناطق الغربية من البلاد. وفي أوائل كانون الثاني /يناير 2006 كان عدد المحتجزين تحت حراسة القوة المتعددة الجنسيات والحراسة العراقية أكثر من 26000 معتقلاً. وأفادت تقارير موثوق بها استلمتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن العمليات التي تقوم بها الشرطة والقوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية لا تزال تتجاهل التعليمات السارية التي أصدرتها وزارة الداخلية والخاصة بضرورة التقيد بالضمانات القانونية خلال عمليات الاحتجاز. فالعشرات من الأشخاص يعتقلون بشكل دوري بدون مذكرات قضائية وفي منتصف الليل. و ليس هناك دليل في الوقت الحاضر بأن وزارة الداخلية بشكل خاص قد قامت بإجراء تحقيقات أو اتخاذ إجراءات للرد على هذه الانتهاكات للأوامر الصادره من الوزاره.

11- وكما أوضحنا سابقاً، فإن مكتب الأمم المتحدة لمساعدة العراق يشعر بالقلق، إذ أن عمليات الاحتجاز الجماعي التي تقوم بها القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية ما زالت تؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد المحتجزين الذين لا يتم عرضهم على القضاء لمراجعة ظروف احتجازهم، الامر الذي يسفر عن حدوث انتهاكات للقانون الدولي والمحلي . بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أعداد كبيرة من المواطنين المحتجزين داخل مرافق غير مناسبة قد يؤدي إلى وقوع أنواع أخرى من الخروقات كما حدث مؤخراً في مراكز الاحتجاز غير الرسمية التي تديرها وزارة الداخلية. وفي 25 ديسمبر/كانون الثاني، ذكر ناطق عسكري أميركي أن القوات المتعددة الجنسيات لن تقوم بنقل المحتجزين إلى السجون الخاصة بقوات الأمن العراقية ما لم يطرأ تحسن ملموس على ظروف الاحتجاز والمعاملة التي يتلقاها السجناء.

العمليات العسكرية:

12- أدت عمليات القوات المتعددة الجنسيات في محافظة الأنبار خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تنامي القلق حول حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالوفيات والإصابات، ونزوح المواطنين غير المقاتلين فضلاً عن الأضرار التي لحقت بممتلكات المدنيين. وعلى هذا الصعيد، تلقى مكتب حقوق الانسان إخباريات عديدة تفيد بأن المرافق الطبية تعرضت للدمار وأن الغارات التي قامت بها القوة المتعددة الجنسيات أعاقت تلك المرافق من أداء مهامها ، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى احتجاز موظفي الخدمات الطبية.

13- يُلاحظ أن هناك شكاوى تفيد بأن القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية قامت باحتلال مستشفى تلعفر لمدة ستة أشهر، الأمر الذي أعاق وصول المرضى إلى المستشفى وعرض حياة السائقين للخطر بسبب مراقبة المتمردين لمداخل مبنى المستشفى. وقد أفاد مراقبون في المنظمات غير الحكومية أن استمرار قوات الأمن العراقية في البقاء داخل المبنى وحوله قد أدى إلى تفاقم المشكلات التي تعيق وصول المرضى إلى المستشفى. كما وردت تقارير أخرى تزعم أنه تم فرض

قيود مشددة على الطرق المؤدية إلى مبنى مستشفى الرمادي التعليمي لعدة أشهر من قبل القوات المتعددة الجنسيات. كما ذكرت التقارير أنه في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر 2005 قام جنود القوات المتعددة الجنسيات بتفتيش المستشفى التعليمي بدعوى البحث عن متمردين في المبنى.

14- عموماً وخلال العمليات التي قامت بها القوات المتعددة الجنسيات في منطقة العبيدي في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، انقطعت خدمات الماء والكهرباء بصورة خطيرة وتم تدمير عدد كبير من المنازل. وذهب ضحية هذه العمليات العديد من المدنيين غير المقاتلين، على الرغم من أن مكتب حقوق الإنسان لم يتلق إحصائيات دقيقة عن الخسائر. كما تم تقديم شكاوى مماثلة أثناء وفي أعقاب العمليات التي قامت بها القوات المتعددة الجنسيات في الشهر نفسه في مدينة القائم وحديثة وكربلاء وهيت حيث ذكر متطوعون محليون أن أكثر من 7000 عائلة نزحت من مناطقها. وقد عاد بعض منهم إلى مناطقهم بعد انتهاء العمليات العسكرية على الرغم من أن الظروف المعيشية كانت غير ملائمة، فقد ظلت الخدمات مقطوعة كما أعاقت التطويقات الأمنية المفروضة حول المدن حركة السكان بصورة كبيرة.

سيادة القانون:

15- لا تزال محكمة الجرائم العراقية العليا مستمرة في محاكمة صدام حسين وسبعة من أعوانه. فبعد مقتل السيد سعدون صغير الجنابي، أحد مستشاري الدفاع في 20 تشرين الأول /أكتوبر، تم اغتيال عضو آخر من فريق الدفاع في 8 تشرين الثاني / نوفمبر وهو الدكتور عادل محمد الزبيدي، وأصيب عضو ثالث بجروح في نفس الهجوم. وقام أعضاء الدفاع في بادئ الأمر بتعليق تعاونهم مع المحكمة. وعرض عليهم بعد ذلك توفير حماية لهم، الأمر الذي ساعد في عودة معظم محامي الدفاع إلى المحكمة عند استئناف الجلسات في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي ذلك الوقت، ترك اثنان من المتهمين بدون تمثيل قانوني وبناء على ذلك قامت هيئة المحكمة التي ترأس القضية بتعطيل المحاكمة لحين العثور علي محامى بديل للمتهم مُتفق عليه. وقد تم استئناف المحاكمة لمدة يوم واحد في 5 كانون الأول/ ديسمبر واستمرت مرة أخرى في يومي 21 و22 كانون الأول /ديسمبر بحضور عدد من مستشاري الدفاع الأجانب. وخلال هذه الجلسات، تم الاستماع إلى الشهود وقام الدفاع بعدد من الإجراءات والمرافعات الاختصاصية. و تم تأجيل الجلسات إلى نهاية شهر كانون الثاني /يناير.

مشاريع إعادة الاعمار:

16- لا يزال مكتب حقوق الإنسان مستمرا في دعم مؤسسات حقوق الإنسان العراقية وبناء قدرة الوزارات العراقية ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم ثقافة حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

17- قام مكتب حقوق الإنسان بعقد دورة تدريب تخصصية في المراقبة والتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان لمجموعة ضمت 41 عضوا في قسم المراقبة في وزارة حقوق الإنسان وعضوين في قسم حقوق الإنسان في وزارة الداخلية. وتشكلت الدورة من قسمين، استغرق كل قسم أربعة أيام. وعقدت الدورة في بغداد من 23 إلى 30 تشرين الثاني/ نوفمبر

18- مازال مكتب حقوق الإنسان مستمرا في عمله في المشاريع المتضمنة في برنامج حقوق الإنسان الذي أُعدّ بالتنسيق مع مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ووزارتي حقوق الإنسان والعدل العراقيتين. وتشمل هذه المشاريع دعم إقامة مركز وطني لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في البصرة ودعم مراكز إعادة التأهيل العراقية في بقية أجزاء العراق الأخرى.

الشرطة، السجون وقوات الأمن:

19- يعمل مكتب حقوق الإنسان الآن على إعداد برنامج مهني تطويري لكبار العسكريين في وزارات الداخلية (الشرطة العراقية) والعدل (السجون العراقية) والدفاع (قوات الأمن العراقية) يشمل مواضيع تتعلق بالمبادئ القانونية الأساسية (حقوق الإنسان واستخدام القوة ومسؤولية القيادة) ، وقواعد الشرطة والتجيش العسكري الحديث، وإدارة السجون (العلاقات الاجتماعية والشفافية وحماية الحريات الأساسية) وتحديات القيم الأخلاقية (سوء استخدام القوة والفساد والمراقبة الداخلية). ويجب أن تشكل هذه المبادرة التي تم تنسيقها مع القوات المتعددة الجنسيات، المرحلة الأولى من هذه العملية المتعددة المهام. وستتضمن المرحلة التالية قيام مكتب حقوق الإنسان بطرح نفس المبادئ لضباط الشرطة العراقية المرتبطين مباشرة بتدريب الجنود والضباط. ومن المتوقع أن تبدأ الدورات الثلاث الأساسية في نهاية شهر شباط/ فبراير عام 2006 في الأردن.